المضيّ قُدماً:

يجمّع تقرير التحالف العالمي "تمكين تنفيذ خطة عام 2030 من خلال هدف التنمية المستدامة +16: ترسيخ السلام والعدالة والإدماج" المعدّ لصالح المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو/تموز 2019 - مجموعة من التوصيات الرئيسية الموجّهة إلى طائفة من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحقيق هدف التنمية المستدامة +16 خلال الإحدى عشر سنة القادمة من خطة 2030.

التنفيذ الفعال

1. القيادة السياسية والاستثمار لتنفيذ هدف التنمية المستدامة +16

- لا بد للحكومات من زيادة وعي الناس بخطط وسياسات تنفيذ هدف التنمية المستدامة +16 لضمان الملكية العامة والمساندة.
- لا بد للحكومات من تعزيز الموارد المحلية بما في ذلك تعزيزها من خلال الشراكات الواسعة مع الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية.
- على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية مساندة التبادل والتعلم المشترك بين البلدان، مصطحبةً البلدان في رحلتها مع تجريب النُهج وتوسيع نطاقها.

2. إقامة روابط فعالة بين العدالة والسلام والإدماج

- على الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين إجراء تقييم مستمر لطبيعة التشابك بين السلام والعدالة والإدماج، وتحديد الأسباب الجذرية ومحركات الصراع والظلم والإقصاء.
- على الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين تعزيز المؤسسات، بما فيها المؤسسات متعددة الأطراف، لمعالجة الأسباب الجذرية ومحركات الفقر والنزوح القسري وانعدام الجنسية وتهميش الناس.
- على المؤسسات متعددة الأطراف والثنائية أن تعترف وتوفر للبلدان الوقت والمساحة لتقييم طبيعة التشابك بين السلام والعدالة والإدماج، وتحديد أي الأسباب الجذرية ومحركات الصراع والظلم والإقصاء وثيق الصلة بسياق معين.
- على الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الاعتراف الكامل بمؤسسات العدالة غير الرسمية وتعزيزها، كخدمات تسوية المنازعات البديلة والخدمات شبه القانونية، وتعزيز الروابط من خلال التشريعات والسياسات بين الآليات القانونية غير الرسمية وقطاع العدالة الرسمي.
- على الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين تعزيز آليات العدالة الانتقالية لمعالجة المظالم فيما بعد انتهاء الصراع.
- على الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين التصدي للتحيز ضد المرأة في تحقيق العدالة، والتوسع في توفير المساعدة القانونية، وزيادة مشاركة المرأة في تحقيق العدالة.

3. آليات تنفيذ ومراقبة هدف التنمية المستدامة +16

- على الحكومات إصلاح آليات التنسيق القائمة لتكون أكثر ملاءمة للغرض في ربط طائفة أوسع من المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) للعمل من خلال أولويات هدف التنمية المستدامة +16، ووضع خطوط أساس، وتحديد السياسات والبرامج لتسريع التقدم المحرز ورصده. وينبغي أن يتم هذا التنسيق على مستويات متعددة.
- على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة مساندة مشاركة الأشخاص العاديين في تنفيذ ورصد هدف التنمية المستدامة +16، وخاصة النساء والشباب والفئات السكانية التي لا تتمتع بوضع المواطنة والغائبة حالياً إلى حد كبير عن العمل المعني بهدف التنمية المستدامة رقم 16.

4. الاستفادة من آليات حقوق الإنسان

- على البلدان أن تربط بمزيد من الفعالية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها بآليات حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل.
- على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تُدمج بصورة أكثر منهجية رصد أهداف التنمية المستدامة في عملها للمساعدة على تعزيز المساواة وعدم التمييز، وكذلك لفت الانتباه إلى الفئات الأشد ضعفاً. وهذا من شأنه توفير وسيلة إضافية للمساءلة من خلال الآليات المستقلة.
- على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استخدام الاستعراض الدوري الشامل بفعالية للمساعدة على رصد أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تتضمن إجراءات الأمم المتحدة الخاصة رصد أهداف التنمية المستدامة في تقارير الزيارات المواضيعية وزيارات البلدان. وبإمكان هيئات الإشراف على المعاهدات التابعة للأمم المتحدة دمج رصد أهداف التنمية المستدامة في تمحيصها لتقارير الدول الأطراف، مع تقديم توصيات تربط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.
- على وكالات الأمم المتحدة والحكومات تعزيز التعاون بين رفع التقارير عن الاستعراض الدوري الشامل/ حقوق الإنسان ورفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة/ الاستعراض الوطني الطوعي.
- على الحكومات تعزيز هيئات حقوق الإنسان الوطنية كي تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نهج الحكومة بأسرها

1. ضمان اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- على الحكومات إصلاح الترتيبات المؤسسية للعمل عبر القطاعات رأسياً وأفقياً على السواء.
- لا بد من قيادة سياسية لتعزيز وتحفيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات على جميع المستويات.
- على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة إعطاء الأولوية للاستثمار في قدرات الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين للعمل بشكل جماعي.

2. إشراك أصحاب المصلحة على المستوى دون الوطني

- على الحكومات أن تحابي آليات التشاور على المستوى المحلي بشأن تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة وتخطيطها ورصدها.
- على الحكومات الإقليمية والمحلية استغلال فرصة توطين أهداف التنمية المستدامة لمتابعة المبادرات الحكومية المفتوحة. على الحكومات دون الوطنية وضع خطط محلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحيث تكون مرتبطة بخطط التنمية المستدامة/ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- على الحكومات المحلية وهيئات الإحصاء وضع خطوط أساس ورصدها محلياً، معتمدةً في ذلك على مصادر البيانات ذات الصلة بالأولويات المحلية.

نهج المجتمع بأسره

1. تمكين التشاور والفضاء المدني

- على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة تحسين المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين لئلا تكون إدماجية فحسب، بل تكون أيضاً هادفة وتشاركية وآمنة.
- على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة تكثيف الجهود لإدماج ومساندة مشاركة أشد الفئات تهميشاً، بمن في ذلك من لا يتمتعون بوضع المواطنة، ومن يعيشون خارج بلادهم، كاللاجئين.
- على الحكومات ووكالات الأمم إدماج المجتمع المدني بكافة أطيافه في جميع مراحل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد أولويات السياسات وتنفيذها، ورصد التقدم المحرز، ورفع التقارير.
- على الحكومات إضفاء الطابع المؤسسي على إشراك أصحاب المصلحة في إطار الهياكل الحكومية الرسمية وعلى مختلف مستويات الحكومة.
- للفضاء المدني الآخذ في التقلص تأثير واسع الانتشار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 16+. ويجب أن ترفع الحكومات الأطر القانونية والتنظيمية التقييدية لمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن المعوقات التي تحول دون تكوين الجمعيات والوصول إلى الموارد المالية وغيرها.

2. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- على الحكومات أن تضمن قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أسس من مبادئ الحوكمة الأساسية، كالمشاركة الإدماجية والمساءلة والشفافية.

القياس والرصد

1. بيانات وإحصاءات الاستثمارات السياسية والمالية في هدف التنمية المستدامة ١٦+

- على البلدان تشجيع وتعزيز استقلالية هيئات الإحصاء الوطنية للوفاء بأدوارها الثنائية كجهات إصدار بيانات أولية وكجهات منسقة لأنظمة الرصد الوطنية. ويلزم أن يتم هذا بطريقة محايدة وبما يتسق مع المعايير الدولية، بما في ذلك احترام الحقوق الإنسانية لمن تشاركوا معلوماتهم مع هذه الهيئات.
- على البلدان أن تكفل تزويد هيئات الإحصاء الوطنية بالموارد والقدرات الكافية لوضع وتنفيذ أطر للرصد والمساءلة، بما في ذلك أطر ضمان الجودة الوطنية للإحصاءات عبر كافة كيانات نظام الإحصاء الوطني.
- على البلدان أن تنخرط بدرجة أكبر في إنتاج البيانات التي تغطي القضايا المتعلقة بهدف التنمية المستدامة رقم ١٦، وأن تتغلب على المقاومة التي تواجه إنتاج واستخدام الإحصاءات الرسمية بشأن الموضوعات الحساسة وصعبة القياس.
- على الأمم المتحدة تطوير منهجيات ومعايير دولية لضمان أن تكون البيانات المتضمنة في التقارير قابلة للقياس والمقارنة.
- على الأمم المتحدة تبني فلسفة الابتكار المفتوح ومساندة المنهجيات المبتكرة والشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز أنظمة الإحصاء الوطنية وإحداث ثورة بيانات.

2. إشراك طائفة واسعة من منتجي البيانات سدّاً لفجوات البيانات

- بإمكان هيئات الإحصاء الوطنية والحكومات أن تستفيد من طائفة من المصادر غير الإحصائية، بما فيها البيانات غير الرسمية، لتتبع هدف التنمية المستدامة رقم 16. فمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، كلها تنتج بيانات مهمة، مما يوفر سياقاً قيّماً ومعلومات تكميلية.
- يعتبر استغلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص سبيل المضيّ قُدماً. وفي الوقت نفسه، فمن المهم أيضا ضمان أن يستخدم القطاع الخاص هذه البيانات ويتشاركها بشكل أخلاقي.
- على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة تشجيع الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص لزيادة جودة البيانات وتوفرها.
- ينبغي أن تشجع وكالات الأمم المتحدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مساندة التعاون المؤسسي بين هيئات حقوق الإنسان الوطنية وهيئات الإحصاء الوطنية لتحسين إدماج الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب في جهود جمع البيانات.
- على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين اعتماد مؤشرات تكميلية لحقوق الإنسان، كالمؤشرات التي تشكل جزءاً من آليات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، لتعزيز الروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

3. تصنيف البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب

- بعلى البلدان أن تستثمر في مصادر البيانات (المسوح والتعدادات والبيانات الإدارية) لفهم أكثر فعالية لأوجه التباين بين الفئات السكانية، بما فيها الفئات السكانية الضعيفة.
- على البلدان تدقيق مسألة توفّر البيانات المصنفة وجودتها لضمان بروز الفئات الضعيفة في رصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، بمن في هؤلاء النازحون قسرياً أو عديمو الجنسية.
- على البلدان النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أدوات جمع بيانات مستهدفة لشمول الأكثر تخلفاً عن الركب، بمن فيهم النازحون قسرياً واللاجئون وعديمو الجنسية.
- على البلدان تعزيز أو إقامة تعاون بين هيئات الإحصاء الوطنية وهيئات حقوق الإنسان الوطنية.
- على البلدان الاستفادة من الاستقلال المؤسسي الذي تتمتع به هذه الهيئات الحكومية ومن أدوارها الرصدية التي يعزز بعضها البعض. وسيساعد هذا على ضمان عدم تعرض الفئات السكانية الأساسية للمزيد من التهميش بفعل جهود جمع واستغلال البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

يتم تنسيق إعداد هذا التقرير بمعرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابةً عن التحالف العالمي وكعضو في فريق محرري الأمانة العامة للتحالف العالمي الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت إشراف اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي.